"المالية" أكدت أن حجمه 500 مليون دينار

الشيتان: 8741 مواطناً ديونهم 355,8 مليون تقدموا بطلبات مساعدة لصندوق المتعثرين

■ براك الشيتان وطارق المنصور خلال المؤتمر ■

كتبت - رياب الجوهري:

■ استعرض الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة في وزارة المالية براك الشيتان جوانب القانون رقم (28) لسنة 2008 الخاص بإنشاء صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية حيث أكد ان وزارة المالية قامت برصد جميع المؤشرات والتفاصيل المتعلقة بالقانون منذ صدوره وحتى تاريخه للتأكد من أنه يطبق بالشكل المطلوب والوقوف على قوة إقبال المواطنين المتعثرين للاستفادة من الصندوق.

واشار الشيتان خلال مؤتمر صحافي عقده امس في وزارة المالية الى ان إجمالي عدد المتقدمين بطلبات مساعدة للصندوق بلغ حتى اخر احصاء 8741 مواطناً بإجمالي مديونية 355,878 مليون دينار كويتي.

وأضاف ان الصندوق سيقدم قروضاً للمواطنين تسدد بنظام أقساط شهرية دون فوائد.

مشيراً أن القانون المشار اليه حذر الشركات والبنوك من القيام بتقديم اي قروض للمواطنين المستفيدين من صندوق المتعثرين إلا بعد ان يقوموا بسداد ديونهم للصندوق.

وقال الشيتان إن تبعية وإدارة الصندوق ستكون لوزارة المالية حيث سيمول من الاحتياطي العام للدولة بمبلغ يتجاوز 500 مليون دينار.

وعن خطوات صدور القانون الخاص بصندوق المتعثرين افاد ان صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (28) لسنة 2008 كان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (892 تالتاً) بتاريخ 25/8/2008 حيث حددت اللائحة البنوك المديرة لديون المواطنين كما أنها حددت الفترة الزمنية التي يتم قبول الطلبات خلالها والتي تنتهي بعدستة اشهر من صدور اللائحة أي في تاريخ 24/2/2009 .

واستطرد الشيتان قائلاً اصدر قرار مجلس الوزراء رقم (95) بتاريخ 15/9/2008 بشأن تشكيل اللجان الخاصة بصندوق المتعثرين والبالغ عددها (20 لجنة) بناء على كتاب وزير المالية رقم (803) بتاريخ 11/9/2008 وترشيح وزير العدل على ان يراعى تضمن اللجان في عضويتها أحد رجال القضاء بدرجة مستشار - رئيساً وممثلين عن البنوك الكويتية وعن شركات الاستثمار وعن ذوي الخبرة.

وأضاف: تم الإعلان في الصحف اليومية المحلية بالاتفاق مع اتحاد المصارف الكويتية بتاريخ 7/9/2008 بالبدء في قيام البنوك المديرة بتلقي الطلبات من المواطنين.

وعن الجهه المعنية بإدارة صندوق المتعثرين فقد صدر قرار وزير المالية رقم (331) لسنة 2008 حيث حدد (إدارة الحسابات العامة) للقيام بهذه المهمة وبناء عليه تم تحديد فريق العمل الموكل به متابعة إجراءات الصرف من صندوق المتعثرين.

ودول إمكانية زيادة رأس المال قال الشيتان ان المبلغ المرصود حالياً والبالغ 500 مليون دينار كاف للمرحلة الحالية ولكن اذا طرأ جديد فسيتم التقدم بطلب إلى مجلس الوزراء لزيادته تبعاً للمتغيرات.

واضاف الشيتان ان المواطن عليه أولا القيام بالتقدم بطلب الى البنوك المديرة حيث سيتقدم بالتسليم المستندات الخاصة بالمواطن ثم يقوم بدراستها والتأكد من انطباق الشروط عليه تمهيداً لإحالتها الى اللجان التي يترأسها قضاة متخصصون ثم بعد التأكد من الأوراق يتم تحويلها الى البنوك المديرة مرة أخرى حتى ان يتم اعداد التقارير الخاصة بشرح حالة كل متعثر على حدة ومن ثم يتم إرسال تلك التقارير الى اللجان المتخصصة لإبرام عقود تسوية من قبل البنك المدير والمتعثر لاستكمال باقي الإجراءات على ان يتم في النهاية تحديد قيمة القرض المسدد عن طريق الصندوق.

واضاف الشيتان انه سيتم إرسال التقارير لكل بنك مدير تم إبرام عقود التسوية مع المتعثرين موثقة من وزارة العدل (مركز التسجيل العقاري والتوثيق).

ومشمولة بالصيغة التنفيذية ثم إرسال كافة التسويات حسب البنك المدير.

من جهته قال مدير إدارة الحسابات العامة في وزارة المالية طارق محمد المنصور انه بناء على تكليف وزير المالية مصطفى الشمالي لإدارة الحسابات العامة قد تم التنسيق مع بنك الكويت المركزي لفتح حساب خاص تحت اسم صندوق المتعثرين، مشيداً بالبرنامج الإلى التابع للوزارة الذي يتابع العملية بدقة متناهية لضمان النجاح.

وتوقع مسؤولو وزارة المالية ان يزداد حجم الطلبات المقدمة لصندوق المتعثرين خلال الفترة القادمة مؤكدين ان كل مواطن الحق في التقدم للصندوق.

لجان الصندوق الـ 20

البنك الوطني 6 لجان
بيت التمويل الكويتي 4 لجان
التجاري 2
الخليج 3
الاهلي - برقان - الكويت الدولي - بوبيان لجنة واحدة لكل بنك.

استقبل وفدا كازخستانيا وبحثا تعزيز العلاقات التجارية

الوزان: كل دول العالم تعاني نقصا في السيولة بسبب الازمة العالمية

■ عبدالوهاب الوزان يتوسط رياح الرياح وضرار الغانم ■

■ الوفد الزائر برئاسة خيرات لاما شريف ■

كتب - صلاح الدهام:

■ اكد عضو مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان ان "كل دول العالم تقريبا تعاني من نقص السيولة بسبب الازمة المالية العالمية الا ان هناك من لديه سيولة للدخول في مشاريع مختلفة" معربا عن ثقته بان النقاش مع الوفد الكازاخستاني سيكون له مردود ايجابي على المدى المتوسط والبعيد.

واضاف الوزان في تصريحات على هامش استقبال وفدا من كازاخستان برئاسة سفيرها لدى المملكة العربية السعودية خيرات لاما شريف ان التبادل التجاري بين البلدين ضعيف للغاية لوجود معوقات كثيرة منها ضعف النقل البري والبحري واللجوء بالاضافة الى عدم معرفة الجانب الكويتي بفرص الاستثمار المتاحة في كازاخستان والقوانين المنظمة لذلك وامكان دخول وخروج الاموال من هناك" مشيرا الى ان "جمهورية كازاخستان انتقلت من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر وهذه نقطة ايجابية تشجع على الاستثمار فيها". ولفت الوزان الى توافر فرص استثمار كثيرة في كازاخستان لاسيما في قطاعات السياحة والزراعة والامن الغذائي "الذي يعاني منه العرب والمسلمون بشكل عام" لافتا كذلك الى وجود مشاريع نفطية وصناعية يمكن الاستثمار فيها هناك موضحا ان التبادل التجاري بين دولة الكويت وجمهورية كازاخستان قليل جدا وذلك بسبب ان الجانب الكويتي لا يعلم الكثير عن الفرص الاستثمارية في كازاخستان وعن القوانين التي تشجع على الاستثمار.

الوفد الزائر

ومن جانبه قال رئيس الوفد الزائر خيرات لاما شريف في تصريح صحافي عقب اجتماع مع اعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت ان زيارة الوفد الكازاخستاني الذي يضم مسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص تهدف الى التواصل مع غرفة التجارة في الكويت والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من اجل رفع التبادل التجاري الذي وصفه بـ "الضعيف" بين البلدين رغم العلاقات السياسية والدبلوماسية الجيدة بينهما".

واضاف شريف ان بلاده تتوقف زيارة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح اليها خلال يونيو او يوليو المقبلين ليتم خلالها توقيع سبع اتفاقيات بين الحكومتين تتعلق بمنع الازدواج الضريبي والنقط والغاز والتعليم والفنون والثقافة وحماية الاستثمارات.

واشار الى ان بلاده تتميز بالمنتجات الزراعية كالقمح والشعير والمنتجات الاذرى وهي راغبة في تصديرها الى دول المنطقة مبينا ان التحضيرات جارية الآن لاقامة معرض لهذه المنتجات في الكويت في ابريل المقبل وذكر ان بلاده تترقب ايضا زيارة وفد من غرفة التجارة والصناعة في الكويت في الـ 11 من مارس المقبل لبحث افضل السبل للتغلب على العقبات التي تحول دون التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

لبحث مقترحات التعاون الاقتصادي

الغانم استقبل سفير النمسا في الكويت لبحث التعاون المشترك

■ استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم بمكتبه امس سفير جمهورية النمسا في الكويت ماريان وريا.

وتأتي هذه الزيارة لبحث اهم المقترحات التي من شأنها تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، حيث اكد السفير على استعداد السفارة التام لبذل الجهود الحثيثة في ذلك الشأن.

وسعيا لتوفيراكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشركات الكويتية واسمائها للتعاون المثمر ما بين البلدين.

في المقابل اكد رئيس الغرفة على اهمية موقع الكويت الجغرافي ودورها الاقليمي المستقبلي في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة مع الدول الصديقة، كما نوه الى الكفاءة السكانية التي يستهدفها الاقتصاد الكويتي في ايران وتركيا والجنوب العراقي ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي نهاية اللقاء قدم الغانم للسفير النمساوي مجموعة من الاقتراص المدمجة التي تحتوي على الدليل التجاري والقوانين التجارية.

السعدي: 5,6 في المئة نمواً بإيرادات الشركة

عمومية "آفاق" توزع 7٪ أسهم منحة وترفع رأسمالها إلى 5,3 مليون دينار

كتب - بدر العنزي:

■ اقرت الجمعية العمومية لشركة آفاق للخدمات التربوية توزيع اسهم منحة بنسبة 7 في المئة اي 7 اسهم لكل 100 سهم بقيمة 350 الف دينار.

كما وافقت العمومية التي استمعت الى تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 اغسطس 2008 على زيادة رأس مال الشركة بقيمة اسهم المنحة ليصبح رأس المال الجديد 5,3 مليون دينار موزعة على 53,5 مليون سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

كما وافقت العمومية على قبول استقالة مجلس الادارة الحالي وتعيين وانتخاب مجلس ادارة جديد.

وكشف رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة آفاق للخدمات التربوية د. عيسى علي السعدي ان الشركة ساهمت في تاسيس شركة (Piscari International) بنسبة 50 في المئة من رأسمال هذه الشركة بالتعاون مع شركة (Piscari) التعليمية البريطانية وذلك لتخصصها في التعليم والتدريب البريطاني للاحتياجات الخاصة.

واضاف في كلمته خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة امس ان "آفاق" تواصل استثماراتها في الشركات التي تعمل في ذات النشاط التعليمي والتدريبي في شركة قرية المعرفة بنسبة 7,50 في المئة وهذه الشركة تعنى بدراسات وتاسيس المدارس الجديدة.

وتابع السعدي استحوذت الشركة على 30 في المئة من راسمال شركة كويت لاب للتجارة العامة والمقاولات فاصبحت نسبة ملكية شركة آفاق للخدمات التربوية 70 في المئة من راسمالها، وهي شركة تعنى بتقديم خدمات تعليمية للمدارس جنبا الى جنب مع خدمات بيع اجهزة ومعدات للمعاقين وتقديم استشارات وحلول لمنازل ذوي الاحتياجات الخاصة، كما ان الشركة حصلت على ترخيص حضانة لذوي الاحتياجات الخاصة وجار التجهيز لافتتاحها قريبا.

■ د. عيسى السعدي ■

وفيما يتعلق بالبيانات المالية للشركة اوضح السعدي ان الشركة حققت ايرادات الرسوم الدراسية للعام المالي 2007-2008 بلغت 4,054 مليون دينار مقابل 3,83 مليون دينار للعام المالي 2006-2007 بنسبة نمو بلغت 5,66 في المئة كما بلغ صافي ربح الشركة مبلغ 369,460 الف دينار للعام المالي 2007-2008 مقابل مبلغ 410,173 الف دينار للعام المالي 2006-2007 ويعزى الانخفاض في حجم الارباح الى انشاء اقسام جديدة بالشركة والى اعادة هيكلة الشركة بتعيين موظفين جدد لمقابلة التوسع في نشاط الشركة والذي سينعكس ايجابا على الشركة في صورة ارباح وفيرة في الاعوام المقبلة باذن الله.

وكشف السعدي ان مدارس الشركة "العربية" بلغت الطاقة الاستيعابية القصوى لها، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين بمدارسنا للعام الدراسي 2007-2008 5,611 الف طالب مقابل 5,570 الف طالب للعام السابق له 2006-2007 كما ان شركة آفاق للخدمات التربوية وبفضل جهود ابنائها ثابتة بالصف الاول من الشركات المعنية بتعليم وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة بدولة الكويت ومنطقة الخليج العربي.

الرياض: مصادرة 3550 كيساً من الحليب الصيني الملوث

■ الرياض - يو بي اي: اعلنت السلطات السعودية اليوم الثلاثاء انها صادرت واتلفت 3550 كيساً من الحليب الصيني احتوائها على مادة الميلامين الضارة.

وذكرت وزارة التجارة والصناعة السعودية في بيان ان قرار المصادرة جاء بناء على نتائج التحاليل التي اثبتت احتواء منتجات مسحوق الحليب الذي تنتجه بعض معامل الالبان في الصين على مادة الميلامين الضارة. ودعت الوزارة الشركات والمؤسسات والمصنعين والمستوردين لمنتجات مسحوق الحليب الصيني، الى التقيد والالتزام بالانظمة والمواصفات القياسية المعتمدة حتى لا يكونوا عرضة للعقوبة والمساءلة. كما دعت المستهلكين الى دعم جهودها بـ "التصدي لظاهرة الغش التجاري والتقليد من خلال الابلاغ عما يشاهدونه في الاسواق والمحلات التجارية والمستودعات او اي مواقع مشبوهة تمارس هذه الظاهرة".

بدأ أمس بدعم من الأمم المتحدة ومشاركة عدة شركات

مؤتمر الكويت للمسؤولية الاجتماعية للشركات يطالبها بأدوار أكثر عمقا من التبرعات الخيرية

كتب - عبدالله عثمان:

■ اكدت الممثل الدائم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية في الكويت فاليري كليف ان العمل والتجارة والاستثمار هي اعمدة السلام والرخاء ومكون رئيسي في المجتمع، مشيرة الى ان تكون مجتمع الاعمال يعد فرصة لتقديم المساعدة لحل المشكلات المجتمعية في عالم يزداد فيه انفتاح وتواصل العالم على بعضه البعض، بالاضافة الى ان التطور باتجاه اهداف التنمية الالفية يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي المستقر على جميع المستويات المحلية والدولية والاقليمية.

واضافت في كلمتها خلال افتتاح مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الذي تنظمه شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي امس ان القضاء على الفقر يعد الهدف الاول من اهداف التنمية في الفية القرن الواحد والعشرين والذي اتفق عليه قادة دول العالم منذ ثماني سنوات.

اهداف التنمية

واوضحت ان تحقيق اهداف التنمية في الالفية الحالية بحاجة الى النظر في كيفية تحقيق افضل استجابة من المؤسسات والانطلاق في هذا الهدف على افضل وجه ممكن وهناك حاجة كبيرة وعالمية للاستخدام الكامل للموارد المالية والفكرية والمؤسساتية التي تحت يدنا وخصوصا في ظل الازمة الاقتصادية في هذه الاوقات الصعبة".

وقالت كليف انه في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومات المسؤوليات الكبرى فانه من صالح الشركات ان تأخذ دورها لتساعد في تقديم الحلول اللازمة لعمليات التنمية. والشركات في العالم كله تعرف انه من صالحها ان تتبوا مسؤوليات اكبر وان تساهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

■ اعتدال العيار ■

الشفافية

وذكرت انه في الوقت نفسه تزداد المطالبات الدولية بان تكون الشركات اكثر شفافية ويعتمد بصورة اكبر على مساهماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اينما كان محل عملها ويعكس تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاع توقعات المجتمع والمساهمين للدور الحيوي الذي يمكن ان يضطلع به القطاع الخاص في المجتمع واستجابة الشركات للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

وحول المسؤولية الاجتماعية قالت كليف انها بدأت تأخذ نطاقا واسعا في التفسير فتنطوي على الدور الفعال لمؤسسات القطاع الخاص "كمواطنين" لهم حقوق وعليهم واجبات. وبالاضافة الى سياسات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات فتتعزز مسألة مواطنة الشركة وبخاصة في تعظيم مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية دون الاخلال بممارسات الشركة.

مكاسب اقتصادية واجتماعية

ونوهت الى ان الاتفاقية الدولية التي ابرمها قادة الدول تعتبر قاعدة ضرورية تساعد في جدول اعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات وقد اصبحت هذه الاتفاقية الدولية اكبر مبادرة للشركات فاجمعت الشركات والحكومات والعمال والمجتمع المدني على قناعة ان ممارسات الشركات التي تفرس في المبادئ العالمية يمكن ان تساعد على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية.

وتطلب الاتفاقية الدولية من الشركات احترام حريات الانسان وتامين ظروف عمل مناسبة ووضع معايير بيئية وممارسة ادارة سليمة وجيدة في اعمالها وهذا الالتزام في حد ذاته هو مكون حرج في كيفية مساعدة الشركات في اهداف التنمية الالفية فالشركات يمكنها ان تلعب دورا حيويا بالنهوض بالقيم العالمية الاساسية المتفق عليها وتقليل الاثار السلبية للعمليات التي تقوم بها وفي ذات الوقت تشجع الاتفاقية الدولية الشركات على تغذية المشاركات مع لاعبين اساسيين اخرين في المجتمع لتطوير الحلول العملية للوفاء باهداف التنمية الاسمى التي تضعها اهداف التنمية الالفية واليوم هناك اكثر من 3000 شركة من اكثر من 100 دولة شاركت في الاتفاقية الدولية.

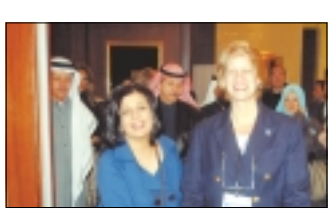

■ كليف والعيار اثناء الافتتاح ■

نقطة تحول اقتصادي

من جانبها قالت رئيس اللجنة المنظمة ومدير عام شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة اعتدال محمد العيار ان مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية ينعقد هذا العام وسط اجواء اقل ما توصف به بانها اجواء ازمة تعصف بعالمنا وتعتبر بمثابة نقطة تحول في الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة وهي من دون ادنى شك ازمة تختلف عن بقية الازمات كون امتدادها يشمل العالم باسره الى جانب التوقعات السائدة بانها ازمة ممتدة وان العالم لن يفيق من اثارها قبل عام او اثنين على افضل تقدير.

واضافت "من هنا تبرز اهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الازمة المالية الحالية ومن دون شك فان الكثير من الاسئلة ستثور ومنها.. هل يمكن للشركات ان تستمر في اداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردها المالية واي دور يمكن ان تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدة الاثار الاجتماعية لهذه الازمة الطاحنة والى اي مدى يمكن لبعض الشركات ان تستغل تاريخها الاجتماعي الجيد في التخفيف من خسائرها والتاثير على المستهلك من اجل ان يساندها.. وغيرها من الاسئلة".

وتطرقت العيار الى مجموعة من النقاط الرئيسية ومنها ان الشركات الكبرى في العالم ادركت منذ زمن طويل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم او الصحة او المحافظة على البيئة وحتى في مجالات تدريب الطلبة واكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتاهيلهم لسوق العمل بل حتى تشجيع مواهبهم الفنية والابتكارية لذا استحقت تلك الشركات كل التقدير والاحترام والنجاح.

واضافت اننا للاسف في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام نلاحظ ان المسؤولية الاجتماعية للغالبية العظمى من الشركات ما تزال في مهدها وفي بداياتها الاولى وهي ترتبط بشكل مباشر بتقديم الاموال من خلال التبرعات الخيرية.

واعتقد واظنكم تشاركونني الراي ان هذه النظرة من الشركات يجب ان تتطور لان هناك امورا اخرى اكثر اهمية من تقديم الاموال فالمجتمعات الخليجية تطورت وصارت اكبر وبالتالي اصبحت التحديات التي تواجهها اكبر واكثر تعقيدا ومشكلات كالبطالة وضعف التعليم ونقص التدريب والتاهيل المهني والمشكلات البيئية صارت تاخذ حيزا من اهتمام الناس واعتقد ان مشاركة الشركات فيها قد تساعد كثيرا في حلها.

واشارت الى انه من اجل ترسيخ هذه المسؤوليات وضبطها وعدم اخضاعها لاهواء الشركات ومدرائها اعتقد انه من المهم وضع التشريعات والقوانين في مجال المسؤولية الاجتماعية ومن المهم وجود جهة تنظم هذه العملية وخصوصا اننا في بدايات عملية تحتاج الى كثير من التشجيع للشركات.

واضافت انه من المهم في المرحلة المقبلة ان يكون هناك تمييز بين الشركات والمؤسسات التي تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع وتلك التي لا تلتزم بها وتتكفي بمواقف المتفرج.